

في بيان ترتيب الأولاد

ام معبرا بواقلنا المصلحة اي الواقف وهو من حسب الامام مالك وقوله  
للموقوف عليه وهو من حسب الامام احمد والقولان في مزجها في حق من ابيه  
عنه بمعنى انه ينقله كغيره يعني ان نعتقال اليه تعالى والى فكل الموجود  
باسرها ملكه تعالى في جميع الحالات بطريقه الحقيقة وغيره وان سمي  
مالكا فانه بطريق التوسع والجازاه شعوري كما هو في القول الثالث  
الاشهر على اثناعشر الواقف فلو شرط ان لا يوجد واختصاص نحو  
مسجد كدرسته ورياحا بطايفه اشبع شرطه رعاية لغرضه  
وترتيب لعلمه مستدرك مع تقديم الاقول الال وربع هو من يتقن  
الشبهات وان زاد الحلال على كفايته واما الزاهد فهو من ترك الرأيه  
وعلى قدر الحلال فان فصله عن اي عن كفايته وكل هذا من عمارة  
الواقف فقط باعتبار ان قال فان ذلك يقتضي التسوية لان الواجب  
مؤثر وانما في وضائقه وان نزل الاوصاف لما قبله من حرمي  
وهذا هو المعتمد لانه غير كقولهم وان سئلوا ومقابلته انه للترتيب  
بين البطنين وحري عليه السكين او بطلنا نصب على الثاني وقوله  
اذ المزيد للتعميم اي للترتيب فلا يقال البطن الاول يمنع الثانية  
وهذا هو المعتمد للدلالة اللغوية عليه اي على الترتيب ولو اختلفوا  
في انه وقف ترتيب او تسوية صدق من هو في يده من ناظرا وغيره  
والا حلفوا وقف بينهم قال فالاقرب له اي للواقف كما يقول على  
الاقرب فالاقرب بين وحيث وجد لفظ الترتيب اي بان اتي بما  
يدل عليه كقوله على اولادي ثم اولاد اولادي ثم اولادهم وقوله الان  
يقول من مات من اولادي فنصيبه لولده اي كان يقول على من مات  
منهم وخلق ولها وولد لولد فنصيبه لولده او ولد لولد فكلوا  
مخصصا بالترتيب والصيغة الاولى من نقل نصيب ذي العلقه  
اذا مات قبلها فيهم فيعطي لولده فيتبع شرطه فاذا مات احدهم  
اختص بنصيبه ولده وشارك الباقي فيما عداه روض ولا يملك

اولاد

هذا هو المعتمد  
لانه غير كقولهم  
وان سئلوا ومقابلته  
انه للترتيب  
بين البطنين  
وحري عليه السكين  
او بطلنا نصب  
على الثاني  
وقوله اذ المزيد  
للتعميم اي  
للترتيب  
فلا يقال  
البطن الاول  
يمنع الثانية  
وهذا هو  
المعتمد  
للدلالة  
اللغوية  
عليه اي  
على الترتيب  
ولو اختلفوا  
في انه وقف  
ترتيب او  
تسوية صدق  
من هو في يده  
من ناظرا  
وغيره  
والا حلفوا  
وقف بينهم  
قال فالاقرب  
له اي للواقف  
كما يقول  
على الاقرب  
فالاقرب  
بين وحيث  
وجد لفظ  
الترتيب  
اي بان اتي  
بما يدل  
عليه كقوله  
على اولادي  
ثم اولاد  
اولادي ثم  
اولادهم  
وقوله الان  
يقول من  
مات من  
اولادي  
فنصيبه  
لولده اي  
كان يقول  
على من  
مات منهم  
وخلق  
ولها وولد  
لولد  
فنصيبه  
لولده  
او ولد  
لولد  
فكلوا  
مخصصا  
بالترتيب  
والصيغة  
الاولى  
من نقل  
نصيب  
ذو العلقه  
اذا مات  
قبلها  
فيهم  
فيعطي  
لولده  
فيتبع  
شرطه  
فاذا  
مات  
احدهم  
اختص  
بنصيبه  
ولده  
وشارك  
الباقي  
فيما  
عداه  
روض  
ولا يملك

١٢٦

اولاد الاولاد اذا يقال فهم ليسوا اولاده بل اولاد اولاده فان قلت  
هل اقبل بدخولهم على قاعدة الشافعي في استعمال اللغظة حقيقة  
ومجازه قلت شرط ايراد المتكلمه ونحوها منا هنا عند اطلاقه  
الروض فان تقديره ان لم يكن له ولد حمل على المجاز فلو حدث له ولد  
بعد ذلك يشارك اولاد الاله اولاد ولا يحرم انظر حقه قال وعلى  
اولاد الاولاد فيما لو قال وقفت على اولاد اولادي فانه يدخل اولاد  
البنات نعم ان قيد بالهاشمية لم تدخل اولاد البنات الاله ان كانت  
ابوه هاشميا قال ومن ذكرته اي نوح عليه السلام ورايت خطا  
الميداني اي ذكرته ابراهيم فراجع التفسير في معناه اي في  
الذرية على الذرية ويدخل في الذرية الحمل ايضا وصدق له  
احتسابه الاله في اولاد الاله فلا يصدق الاله بعد انفصاله لصدق  
الذرية على الحمل بخلاف الولد فانه لا يصدق على الحمل الاله ان قال  
علي من ينسب اليهم هذا ارجع للجميع نظر الخاتم لانهم انما  
يشعرون الي ابايهم قال تعالى ادعوه لابائهم واما خبر ان ابيهم  
سيد في حق البطنين في علي فغوا به انه من الخصائص كما ذكره  
في النكاح بدليل ما كان محمد ابا احد من رجالكم الروض الي  
التعبد المذكور وهو قوله من ينسب الي منهم ومثال الاله دخاله  
بصفة والاه خراج بصفة لا يخفى ان احدهما مستدرك لان كلا  
سهم من الاله خرفا على الاله قال واحدا ال سنوي من كلام  
الرافعي في الطلاق انه لو وقف على ولده ما دام فقيرا فاستغنى  
ثم افتقر لا يفتقر لانقطاع الديمومة وهو كذا في شرحه واستحق  
غير الرجعية لانها ليست ارملة ولو قال لا يدخل الرجعية لكان  
واضحاً قال بنتمه فلو اصبحت اشتركا في سوية والذكر كانه ذم فان  
وجد احدهما اختص به ولا يشارك الاخر لو وجد بعده قال والصفة  
الخامس ابراهيم ما يغيد قيد اغيره وليس المراد الصفة الغوية اه ثم

هو لا يقال  
اي الذي شرطها  
ما دام فقيرا